والحادث يمتنع قيامه بذات الباري تعالى فتعين ان يكون هو المعنى ولانه لا
يطلق عليه اسم الكلام وهو الذي نسميه بالكلام النفسي فان من يورد صيغة
امر او نهي او نداء او اخبار او استخبار او غير ذلك يجد في نفسه معاني يعبر عنها
بالالفاظ التي نسميها بالكلام الحسي فالمعنى الذي يجده في نفسه ويدور في خلده
ولا يختلف باختلاف العبارات ويقصد المتكلم حصوله في نفس السامع هو الذي نسميه
كلاما نفسيا وحديثا هذا ادلتهم في اثبات الكلام النفسي اوردناه مبسوطا
ولا يخلو ما عليه عن خلل من ذلك قولهم المتكلم من قام به الكلام الى اخره
قال السيد المحقق الكلام هيئات وكيفيات عارضة للصوت القائم بالهوا
المتحرك حركة مخصوصة انتهى فيكون الكلام قائما بالهوى والهوا ليس قائما
بالمتكلم حتى يقال انما قام به قام بالمتكلم بالواسطة بل ان نسبة الكلام الى
المتكلم ليس لقيامه به بل لانه يعين الحروف ويميز بعضها عن بعض وكذا الكلمات
والتركيب وعلى هذا لا يصح تفسير المتكلم بمن قام به الكلام بل بمن قام به التكلم
الذي هو التعيين والتمييز ونظير ذلك ان المتعلم من قام به التعلم لا من قام به
العلم لظهور ان مبدأ الاشتقاق فيهما هو التكلم والتعلم لا الكلام والعلم
ولما ظهر فساد مبنى الكلام ظهر عدم صحة قولهم وحسبنا فالكلام القائم الى اخره
واندفع ما ذكره السيد المحقق في حاشية الكشاف من انه يمكن ان ينتظم برهان
على اثبات الكلام النفسي فيقال دل الشرع ان الله تعالى متكلم والمتكلم
من قام به الكلام على قاعدة اللغة في المشتقات فلا بد ان يكون الكلام
قديما لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى والعبارات حادثة فله كلام مغاير
للالفاظ والعبارات قائم بذاته انتهى كلامه ومن ذلك قولهم فالمعنى الذي يجده في نفسه
الى اخره والكلام فيه انا لا نعقل انه امر وراء العلم في الخبر والارادة في
الامر ونحوه والكراهة في النهي وفي بعض حواشي شرح العقائد ان المقام
مقام الايهام والذي يخطر بالبال هنا ان يقال ان المعنى الذي يجده من نفسه
لا يعني العبارات ومدلولها فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام
[illegible] الى غير ذلك تعبيرات عن واحد ولا يمكن انكاره ولا
شك ان مدلولات الالفاظ متغايرة فلم لا يجوز ان يكون ذلك غير مدلول اللفظ بل ان
الشاك في النسبة يتصور الاطراف والنسبة البتة ولا يجد ذلك المعنى

عند

عند علم قصد الاخبار ثم قد يقصد فيجد ذلك المعنى مع علمه بوقوع النسبة
ولسوخ ذلك المعنى شيئا من العلم وان الامر تعبير عن الحالة الذهنية والانكار [illegible]
وارد عليه اولا انه لا خفى في ان المدلولات المطابقية للعبارات المذكورة
متغايرة وانها حكايات عن واحد والمدلولات المطابقية للعبارات المذكورة
ليست عين ذلك الواحد لكن ما ذكره مخالف لما صرحوا به من انه مدلول
الكلام اللفظي ثم لا نسلم ان ذلك الامر غير الاذعان بقيام زيد
في الصورة المذكورة والاذعان به علم تصديقي لا محالة والشاك لا يجد
هذا المعنى بلا شبهة وقوله ثم قد يقصد فيجد الى اخره ان اراد قصد الاخبار
والحكاية عما في ضميره فلا نسلم انه يجد ذلك المعنى الواحد الذي هو الاذعان
ولو سلم فلا يجب به فيتقابل الذي يجده عند القصد المذكور هو الحكاية عن
كونه شاكا في وقوع النسبة وقوله مع عدم علمه اي غير مسلم والشك
طارئ فلم يلزم ان لا يكون ذلك المعنى شيئا من العلوم كما تخيله وثانيا انه لا
خفى ان الامر تعبير عن الحالة الذهنية لكنها الارادة لا غيرها وكذا النهي
عن الكراهة لا غيرها وبالجملة لا نسلم انها تعبير عن غيرهما والله الموفق
للصواب

مسئلة في بيان ان العالم بفوات شرط

المامور به في وقته هل يصح ان يأمر به امرا كامره تعالى لزيد بالصوم غدا
مع علمه بانه يموت قبله فذهب اصحابنا والمعتزلة والجويني الى امتناعه وهذا
ما اراد بقوله لا تكليف بعلم الامر انتفاء شرط وقوعه في وقته وقد
الجم الغفير من الاشاعرة الحجوا ان امام جهل الامر بانتفاء شرط وقوعه عند
وقته كامر السيد لعبده بخياطة الثوب في الغد فلا خلاف في جوازه احتج
اصحابنا عما افاده بقوله لانه اي الامر بما هي حاله امر من لا يعلم على الانتفاء
لما كلف به وامر من لا يعلم مع العلم بانه لا يفعله قبيح لانه تكليف بما لا يطاق
كما سبق قيل يلزم مما ذكرتم ان لا يصح مع جهل الامر بعدم الشرط اذ عدم القدرة
~~واجيب~~ بان المانع [illegible] المامور حاصله ولا اثر فيه لعلم الامر
وجهله واجيب بان المانع القبح وقد اشرنا الى انه لا قبح مع
الجهل من الامر بعدم الشرط وثانيا بانا انما نريد من الجهد فعل المامور
به او توطين نفسه على الفعل والعزم فيبح لانه ان كان الاول فهو عبث